التنمية المستدامة في ليبيا ومدى الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى

أ/ يوسف إمحمد صالح
قسم علم الاجتماع/ جامعة طرابلس

المقدمة

لا شك أن مفهوم التنمية المستدامة يحظى في الآونة الأخيرة باهتمام ظاهر، ليس فقط من قبل الباحثين وخبراء التنمية، وإنما أيضا من جانب الحكومة والهيئات الدولية المعنية. وإذا أخذنا في الحسبان أن الاهتمام بقضية التنمية قد تواصل ما بعد الحرب العالمية الثانية، فشهد الفكر التنموي ثراء غير قليل.

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة من المصطلحات المألوفة في قاموسنا اللغوي. ولكن ما يشير إليه هذا المصطلح من معانٍ يختلف من شخص لآخر. فهناك الكثير يعتقدون أن التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي توسع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبية حاجات الأجيال الحالية بإعداد طريقة ممكنه دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، وإعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول والأفراد والأجيال القادمة، تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، واختبار الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي تتناسب مع الاهتمام البيئي الملائم، ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، كما يستخدم مصطلح التنمية المستدامة للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، وهذا يعني أن لاتعرض العمليات التي يتم بوساطتها تلبية حاجات الناس وإشباعها للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها وإشباعها.

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، ثم أصبح جزءاً من الوعي العام خلال قمة ريو في عام 1992. وبينما ترجع أصول هذا المصطلح إلى فكرة حماية البيئة، ويتسع مفهوم التنمية المستدامة ليشمل العديد من القضايا الأخرى. أكدت "قمة العالم 2005" على العلاقة المتبادلة بين الدعائم المختلفة التي تعزز التنمية المستدامة ألا وهى: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ومن هذا المنطلق، يتغلغل مفهوم التنمية المستدامة في كافة جوانب حياتنا ومستقبلنا وجاءت هذه الورقة في ثلاثة محاور كالأتي:

المحور الأول :

مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة (تراكيب وبنيات جيولوجية...) إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، هذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية، التنمية هي تغيير في البيئة يهدد توازنها الفطري، ويصل إلى درجة الإضرار إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال وقدرتها على استعادة التوازن ورأب التصدعات. ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد، ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب من التحديد وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة.

لقد اختلف مفهوم التنمية المستدامة باختلاف المدارس الفكرية، حيث سنحاول إبراز الكتاب الذين يمثلونها، وتبيان وجهة نظرهم بخصوص مفاهيم التنمية المستدامة، يعود الفضل في نحت هذا المفهوم وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية اجتماعية، لا اقتصادية فحسب تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية

باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية كما أن الوزير الأول النرويجي كرو هارلم ير ونطاند لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى ، ففي سنة 1987 صدر تقرير عن الأمم المتحدة يعد حاملا لا سم برونطاند، يلح على أن التنمية المستدامة يفترض فيها تلبية الحاجيات المحله الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية وهذا كله يفضى بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تعتمد أساسا على منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ، الحريات والحقوق، وذلك في توازن تام مع تطوير البنيات والمنجزات ودون ما إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلى مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يبصمها بطابع الاستدامة. [1] ومن هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة كمفهوم جديد، و رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب من التحديث وضعوا تعريفاً ضيقاً لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. فتعرف التنمية المستدامة بعدد من التعاريف، منها مايلي:

التنمية المستدامة :

بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية (الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[2] وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة في العام 1986 التنمية المستدامة بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[3]

كما أنها: إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية

(الحيوانية) لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية". كما عرفت أيضا بأنها "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية

1- يوسف أمحمد صالح،محظية محمد غيث، تجارب الدول المختلفة فئ تطبيق التنمية المستدامة(دراسة تحليلية لتجربة اليابان،الهند)بحث مقدم للمؤتمر العلمي حول تجذير العلوم الإنسانية المنعقد في جامعة الزاوية جامعة السابع من ابريل سابقاً في الفترة 12-23 - ابريل 2009 ص

2. تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 1988.

3. - شاكر إبراهيم ، الإعلام و التنمية ، المنشأة الشعبية ،طرابلس، الطبعة الثانية ،1980ف، ص 174

الحياة الشاملة في الحاضر و المستقبل". [1] لقد ظل مفهوم التنمية المستدامة مقتصراً على الندوات المغلقة، ولم يظهر إلى حيز الوجود إلا في بداية الثمانينات حين أخذ مفهوم التنمية المستدامة معاني جديدة وراح يستأثر باهتمام علمي وفكري متجدد. وسنوجز باختصار السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

مؤتمر ستوكهولم في سنة 1972: نظمته الأمم المتحدة و حضره 112 دولة من بينها 14 دولة عربية، برز من خلاله مفهوم جديد للتنمية عرف باسم " التنمية المستدامة " حيث تم التوصل إلى انه يجب أن تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان.

برنامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP : أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم أي سنة 1982 و تتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية و جعل الأنظمة البيئية الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج و رسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك.[2]

تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي 27 أبريل 1987 :في سنة 1987 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها" هذا التقرير يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. [3]

قمتا الأرض بريوديجانيرو 1992 و جوهنسبرغ 2002:

قمة الأرض بريوديجانيرو 1992 : لقد اهتمت قمة ريو بالقضية البيئية لعموم الكوكب و حضرها 150 رئيس دولة و قد جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على

---

1. يوسف أمحمد صالح ، محظية محمد غيث ، مرجع سبق ذكره.
2. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1997.ص 13
3. الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ، مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، تونس،1-2/3/2003.

مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة و الإنسان. [1]

قمة الأرض بجوهانسبرغ : عقدت هذه القمة في سبتمبر 2002 م و قد تميزت عما سبقها حيث وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم و حددت خططها لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب و الاغتسال إلى النصف.[2]وتم وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة الذي صدر عام 1981 تحت عنوان: **الاستراتيجيات الدولية للمحافظة على البيئة،** على أنها "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة. وقد تأثر هذا التعريف بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة وضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية، مما حفز أن تخطو الحركة البيئية خطوة مهمة في أن تقدم تقريرها النهائي والذي حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى الجمعية العامة للبيئة والتنمية عام 1987 فكان صدور هذا التقرير بمثابة الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، لأنه ولأول مرة دمج ما بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد .[3]

أركان التنمية المستدامة:

أكد تقرير بروتلاند أنه لتطبيق أي سياسة مستدامة لا بد من الارتباط بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والتي تمثل الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة.

الجانب ألاجتماعي يكون النظام مستداما في حال حققت العدالة في التوزيع وثم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجها وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار

1. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس/ 4 سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، نيويورك،
2. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر ،2005 ،ص 14
3. .عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، دار الأمواج ، لبنان ، 2003. ص 18.

الجانب الاقتصادي: النظام المستدام هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والذي يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

الجانب البيئي:النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ويشمل ذلك إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

وبذلك نرى أن الاجتماعيين يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة أي الأفراد ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا مثل الرفاهية والتمكين الاجتماعي. بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل المال أو القيمة المتحققة كونها معيارا للقياس حين يركز الايكولوجيون من خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية. [1]

جوانب التنمية المستدامة :

للتنمية البشرية المستدامة خمسة جوانب تؤثر جميعها على حياة الفقراء والفئات الضعيفة وهي .

التمكين: إن توسيع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات وهم متحررون من الجوع والحاجة والحرمان. كما أنه يزيد من الفرص المتاحة لهم للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم أو الموافقة عليها.

1.محمود حسين السالم، غالب، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لجامعة النجاح الوطنية فلسطين ، 2008. ص 14

التعاون: نظراً لأهمية الشعور بالانتماء والسعادة والإحساس بوجود هدف ومعنى للحياة بالنسبة لتحقيق الذات بشكل كامل، تهتم التنمية البشرية بالطرق التي يعمل بها الناس معا ويتفاعلون في ظلها.

الإنصاف إن توسيع الإمكانيات والفرص يعني ما هو أكثر من مجرد زيادة الدخل –إذ يعني أيضا الإنصاف مثلا وجود نظام تعليمي يمكن للجميع الالتحاق به.

الاستدامة لا بد من تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال المقبلة في التحرر من الفقر والحرمان، وفي ممارسة قدراتها الأساسية.

الآمن وخاصة أمن المعيشة، فالناس بحاجة أن يتحرروا من الظواهر التي تهدد معيشتهم مثل المرض أو القمع، ومن التقلبات المفاجئة في حياتهم. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية المستدامة: القضاء على الفقر، وخلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، وحماية البيئة وتجديدها، وتشجيع النهوض بالمرأة. [1]

المحور الثاني

التنمية المستدامة في ليبيا

اعتمدت أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شملت كل القطاعات المختلفة للفترة من 1963–1996 مع بداية تصدير النفط وتوفير الإمكانيات المادية المتاحة للدولة واعتباراً من سنة 1970 ، فقد نهج الاقتصاد الوطني أسلوب التخطيط الشامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال تعبئة الموارد والامكانات المتاحة ، سواء كانت طبيعية أو مادية أو بشرية وتوظيفها في خطط وميزانيات تنموية في المجالات غير النفطية ،

1– محمود حسين السالم ، المرجع نفسه ، ص 20.

وذلك لخلق مصادر بديلة للدخل والإنتاج ، حيث نفدت العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية والبنية الأساسية .

ومن خلال الخطة الخماسية (1981– 1985) تم طرح عدد من المشروعات في قطاع الزراعة والصناعة،ثم قطاعات البنى التحتية لتشمل الطرق والكهرباء ، والبريد ، والإسكان وشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب التي تشكل المتطلبات أو المرتكزات الرئيسة للتنمية . فعلى سبيل المثال تم الإعلان عن خطط التنمية الزراعية والصناعية مابين عامي 1981، 1985 والتي طرحت العديد من المشروعات في الزراعة والصناعة وركزت على البنى التحتية والخدمات العامة بما في ذلك الطرق والكهرباء والإسكان والصرف الصحي والمياه لاستعادة المتطلبات الرئيسة للتنمية .ان مخططات التنمية المقترحة كانت تهدف لتعميق وزيادة القطاعات الإنتاجية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي واستعادة النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في جميع مجالات السلع الأساسية لتزويد السوق المحلي بمتطلباته لتمكين البلاد من المنافسة الإقليمية وعلى المستوى العالمي في بعض المنتجات المحلية وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة والصناعة .

وقد حققت الخطة (1981– 1985) مستهدفاتها في مجال البنى التحتية حيث تم تشييد العديد من الطرق وشبكة الكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب للمحتاجين اليها سواء في الأرياف أو المدن .ورصدت الدولة مخصصات مالية كبيرة خلال خطط التنمية المختلفة في الفترة (1970 – 2003) والتي بلغت 50.8 مليار دينار ، بدأت بمبلغ 969 مليون دينار خلال الفترة 1970 لتبلغ 2664 مليون دينار خلال العام 2003 ، وكان أكبر حجم لها في السنة الواحدة عام(2002 حيث بلغت 4356 مليون دينار .

وتعتبر إيرادات النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية في مختلف المجالات مع مساهمات محدودة من بعض المجالات الأخرى ، وبلغت المصروفات خلال الخطة (1970– 2003) لمختلف الأنشطة الاقتصادية الوطنية حوالي 40 مليار دينار من ميزانية

التحول وبمعدل تنفيذ 78.7 % من إجمالي المخصصات ، وقد ارتفعت هذه المصروفات من 79 مليون دينار خلال الفترة (1970 – 1972) الى 10692.8 مليون دينار خلال الفترة (1981– 1985)، وانخفضت بعد ذلك لتبلغ حوالي 7215.7 مليون دينار خلال الفترة (2001– 2003) حيث ارتفعت معدلات التنفيذ من 81.6 % الى 90.8 % ثم انخفضت من جديد لتبلغ حوالي 80.9 للفترات المشار اليها على التوالي ، وقد بلغ متوسط الإنفاق التنفيذي حوالي 1333.1 مليون دينار في السنة ، أي حوالي 111.1 مليون دينار في الشهر و 3,7 مليون دينار في اليوم تقريباً.[1]

في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 1970 نحو 1288.3 مليون دينار ليرتفع بأكثر من ثلاث وعشرين مرة ليبلغ حوالي 298905 مليون دينار عام 2003 ، وبزيادة بلغت

28602.2 مليون دينار عكسها ارتفاع أسعار النفط والكميات المنتجة إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سنوي مركب 10 % وبلغ معدل النمو المركب المشار إليه بالنسبة للأنشطة غير النفطية 10.4 % حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي فيها بأكثر من 23 مرة أي من 475.7 مليون دينار عام 1970 والى حوالي 12389.1 مليون دينار عام 2003 م .

وتركزت الاستثمارات في مجال البنية التحتية في مجالات الكهرباء ، الموارد المائية والاتصالات والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة .

وقد أدى ارتفاع معدل النمو السكاني والتوسع الحضري خاصة في المراكز الرئيسة (طرابلس،وبنغازي) إضافة الى الاتجاه نحو قطاع الصناعة الى تزايد الطلب على الموارد المائية والتي تعاني المنطقة من شح مواردها ، وعلى هذا فقد خصصت مبالغ كبيرة لهذا القطاع من خلال إنشاء محطات التحلية لتوفير الماء للمدن الساحلية ، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي .

كما أعطت الدولة اهتماماً خاصاً بتطوير البنى التحتية ، مثل إنشاء وتمديد شبكة الطرق ، والتي بلغت بحلول 1990 ما يقارب 25025 كيلو متراً بما في ذلك الطريق

الساحلي ، وذلك لتوفير الخدمات اللازمة لنقل المنتجات من المدن الرئيسة بطرابلس وبنغازي الى كافة المدن الساحلية والداخلية ، كما شمل الاهتمام بالطرق الفرعية والزراعية بالقرى والأرياف لتسهيل نقل المنتجات ونتيجة للاستثمارات الكبيرة في مجالي النقل والاتصالات خلال السنوات الماضية فإن الطرق المعبدة قد ربطت كل المدن والقرى بعضها ببعض داخل البلاد. (1).

الخبرات الاستراتيجية للتمكين والتنمية البشرية المستدامة.

يتجه الفكر التنموي إلى تحديد جملة من الخيارات الاستراتيجية لتوجيه ورسم خارطة طريق لتحقيق التنمية والتمكين وبيان أبعادها ومعطياتها وتداعياتها المختلفة خاصة تلك المتعلقة بالايجابيات والسلبيات والتحديات والفرص وما يتواصل بهما من خصوصيات قطرية وأخرى مرجعية دولية وتطورات علمية ومعرفية غير مسبوقة.

وفي هذا السياق يمكن تحليل بعض بدائل وخيارات التنمية والتمكين البشري في محاولة لبناء نموذج بديل يستوعب مختلف المعطيات والمستجدات ويتجنب السلبيات.

أولاً:- استدامة الوضع القائم للخيار التنموي:-

استند الخيار التنموي القائم على عدة معطيات كان لها دورها المستجيب لمتطلبات وظروف الحقبة التي عاصرها وهو يقوم بالأساس على:-

- قهر التخلف وتحقيق التقدم.
- تنمية وترقية البنية الأساسية.
- نشر التعليم.
- زيادة الناتج الإجمالي المحلي.

1- حسين مجاهد ، خالد محمد غومة ، المؤشرات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في ليبيا بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول للعلوم الإنسانية ، المنعقد بجامعة الزاوية ، في الفترة من 21-23 / أبريل /2009 م.

وكان التركيز منصباً على البعد الاقتصادي وزيادة الناتج الإجمالي المحلي والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج والاكتفاء الذاتي والسياسات الحمائية للصناعات الوطنية. وأدى توجه الدولة إلى احتكار التوظيف والتشغيل إلى التقليل من مشاركة القطاع الأهلي في خلق فرص العمل وترتب على ذلك:-

- تضخم الجهاز الإداري والخدمي.
- تدني معدلات الأداء.
- تدني معدلات كفاءة العمالة الوطنية.
- تشوهات في تشغيل المعلمين.
- شكلية تشغيل المرأة وتقليص دورها في المشاركة في سوق العمل.
- أكثر من 60% من العاملين الليبيين هم من العاملين في الدولة حسب بيانات عام 2006.
- تزايد مؤشرات البطالة المقنعة والتواكل على الدولة.
- تخلف وتدني مستوى جودة الخدمات الاجتماعية في الصحة والتعليم.
- تنامٍ ملحوظ في تدني مؤشرات الشفافية.

 تدهور إنتاجية العمل ((الرسمي)) ، ((الحكومي)) مع تقلبات شديدة في الإنتاجية ووجود ركود في العديد من القطاعات بحيث باتت إنتاجية العمل في تدهور بمعدل 1.2% سنوياً مع جمود هيكل الاستخدام وضعف ارتباط الأجور بالإنتاجية في القطاع العام وتدني المهارات.

 عجز الدولة عن توفير فرص العمل وزيادة عدد الباحثين ((العاطلين)) عن العمل خاصة حملة الشهادات.

- ظهور ضرورة لتحديد دور الدولة كراعية وضامنة لجودة الخدمات ولتوفير شبكة الأمان الاجتماعي والأمن الوطني للمحتاجين ولتنظيم علاقات العمل وإنتاجيته وحقوق الإنسان والشفافية والجودة والحكم الرشيد.

الحاجة لتنمية مهارات الإنسان وتنمية قدراته واستعداداته والتوجه من التعليم المنتهي النهايات إلى التعلم المستمر.

وبهذا فإن خيار استدامة الوضع التنموي القائم يعاني من صعوبات تقليل من أهمية الإستراتيجية في التمكين والتنمية البشرية.

ثانياً: الخيار الاستراتيجي التنموي الإصلاحي التوفيقي:-

وينطلق هذا الخيار منطلقاً إصلاحياً ترميماً للنموذج القائم وذلك لإدخال بعض التعديلات مع الإبقاء على الثوابت وتأكيد بقاء دور الدولة الضامنة والموجهة وتأسيساً على ذلك يسعى هذا الخيار إلى :-

إدخال إصلاحات على نظم التعليم وعلى معطيات التنشئة والثقافة والدين وعلاقات العمل.

تقليص دور الدولة في التوظيف والإدارة وتوسيع إمكانيات خلق فرص العمل الذاتي.

فتح المجال لمشاركة محددة للقطاع الخاص والمبادرات.

وفي كل الأحوال فإن التوجه الإصلاحي التوفيقي للتنمية لا يستجيب بكفاءة لحجم التغيرات العالمية في مجالات الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والتنافسية العالمية وغيرها من المعطيات التي تميز بها عصر العولمة ، إضافة إلى اشتراطات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.[1]

التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في ليبيا :-

إن هناك عدداً كبيراً من المعوقات و الصعاب التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة ، فإذا كان غياب الأمن والسلام هو المعوق الأكبر لنجاح التنمية المستدامة فإن ذلك، يجب ألا يلغي التركيز على المعوقات الأخرى ومنها [2]

1. مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009 -2025، مجلس التخطيط الوطني.
2. الإطار المفاهيمي والقياسي للتمكين والتنمية الإستراتيجية ، تقرير المرحلة الثانية ، مجلس التخطيط الوطني.

ثقافة الفقر وفقر التواكل.

الهدر في الوقت والموارد بما فيها الموارد البشرية.

الفجوة الرقمية والتخلف التكنولوجي.

تدني المقدرة التنافسية عموماً ونظم التعليم والصحة والعمل على وجه الخصوص ، وكل ما يؤدي إلى إعادة إنتاج البطالة .

التأثر بالأحداث والمستجدات دون التأثر الفاعل فيها.

استيراد التنمية دون خلقها وإبداعها.

نمطية الحياة وترسيخ الماضوية.

الخطاب الديني المتخلف الذي أساء فهم الدين وتراكمت عليه معطيات عصور الفتن والانحطاط.

اعتبار البطالة مشكلة والنمو الديمغرافي معضلة واعتبار التشغيل إمكانية.

الاعتماد على التعليم التلقيني وعدم الاندماج في التعليم المستدام.

الهجرة المتزايدة من الأرياف إلى المناطق الحضرية تتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطن في الريف والحد من هجرته للمدن.

المحور الثالث

يتناول التجارب الناجحة لبعض الدول في التنمية المستدامة منها التجربة اليابانية والتجربة الماليزية والتجربة الهندية والاستفادة منها

تجارب الدول المختلفة فى التنمية المستدامة .

هناك بعض التجارب الدولية سواء في دول العالم المتقدمة ودول العالم النامي وهى مجموعة من التجارب المتباينة في طبيعتها سواء من حيث مستوى التنمية الحضرية للمدن أو التباين في التوزيع الجغرافي فيما بينها،. وفى هذا المبحث سوف نحاول أن نضع تصورا عاما يمكن أن يعتبر مساهمة فى سبيل البحث عن وسائل يمكن تطبيقها عمليا فى اغلب البلدان النامية مع تعديلها وفقا لظروف كل دولة على حدة لتنمية المستدامة .

أولا – تجربة اليابان كنموذج لأحدى الدول المتقدمة :

تعد التجربة اليابانية في التقدم التكنولوجي والصناعي من التجارب الرائدة والمفيدة للعديد من المجتمعات، خاصة المجتمعات النامية، أو التي في طريقها إلى التنمية، حيث أثبتت التجارب أن النهضة التي كانت في اليابان والدنمارك إنما كانت بسبب التعليم . فاليابان وهى الدولة التي ليس فيها من البشر والموارد كما في الهند والصين عملت على أن تكون هناك نهضة كبيرة وتنمية شاملة ، ولهذا شهد العالم النقلة الكبيرة فى الاقتصاد الياباني والتي فسرها المؤرخون بأنها جاءت بسبب انتشار التعليم ومحو الأمية ، هذا فضلا عن انتشار التعليم العالي حيث كانت اليابان رغم تقدمها ترسل البعثات للدول المتقدمة للاستفادة من خبرات هذه الدول . وفعلا تم لها ذلك إذ أصبحت من مصاف الدول الكبرى . كذلك ماقامت به الدنمارك من توسع دائرة التعليم حيث كان تقدم الدنمارك وتحولها من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة هو نشر الثقافة بين المجتمع الدنماركي

حيث استطاع المزارع الدنماركي الاستفادة من خبرات الآخرين ، الأمر الذي جعل الدنمارك تنهض نهضة قوية أمام الدول الأوروبية . [1]

فتصنف اليابان اليوم في خانة الدولة الثانية في العالم على المستوى الاقتصادي، والأولى في عدد من المنجزات التكنولوجية المتطورة جدًا وصناعة الروبوت أو الإنسان الآلي ، فقد نجحت اليابان منذ الحرب العالمية الثانية أن تختار لنفسها منهاجها للتنمية يحافظ على مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فاتبعت طريقة فريدة في تنمية قطاع الصناعة ، حيث وجهت قدرا كبيرا من الاهتمام ووضع البرامج التنموية وتخصيص مبالغ للأبحاث والتطوير لتنمية القطاع ، تلك المساعدات سواء كانت التمويلية أو التسويقية ... الخ تؤثر مباشرة في تنمية الصناعات الصغيرة.[2]

لقد لعبت الصناعات الصغيرة في اليابان دورا هاما في نمو وازدهار الاقتصاد الياباني من خلال عملية التطوير والتصنيع في اليابان استمرت المنشات الصغيرة فى تقديم اكبر فرص للعمالة واحتفظت دائما بدور رائد في جميع قطاعات الصناعة ، بل أصبحت تتعايش ألان مع المنشات

الصناعية الكبرى ، ويمكن القول بصفة عامة إن النمو الاقتصادي فى اليابان قد سار عبر ثلاث مراحل محددة هي :

الأولى : مرحلة إعادة بناء الاقتصاد (1945 – 1960)
الثانية : مرحلة النمو الاقتصادي المتسارع الوتيرة (1960 – 1970)
الثالثة : مرحلة تحقيق الاستقرار الاقتصادي (1970 وحتي آلان)

1. محمد على الأعور – ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية – الجزء الأول – الطبعة الثانية بنغازي –ليبيا 2007 م ، ص366.
2. مسعود ضاهر – النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة – دار قباء – 2001م ، ص32

وهناك عدة عوامل ومقومات أساسية أدت إلى نجاح اليابان فى المشرعات الصناعية سوف نقدم عرضاً سريعا لبعض منها كما يلي :

وجود فكر وفلسفة واضحة وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة :

منذ بداية إعادة بناء الاقتصاد الياباني في المرحلة الأولى كان هناك قناعة تامة فى وجود فكر وفلسفة متجانسين بين القادة السياسين والاقتصاديين بتشغيل اكبر قدر ممكن من القوى العاملة اليابانية لتحقيق معدلات إنتاجية عالية وزيادة في الدخول ، وبناء على ذلك فان الفلسفة الاقتصادية السائدة اعتبرت أن كل فرد يمثل جانبيين : أحدهما : جانب الإنتاج وذلك من خلال عمله والأخر جانب الاستهلاك والادخار وذلك من خلال الدخل الذي يحصل عليه ، وبذلك تمكنت اليابان من زيادة الإنتاج واستمرار يته والتجديد فيه .[1]

2 – وجود التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

لعل صدور التشريعات والقوانين المنظمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكبر دليل على مدى اهتمام اليابان بصناعاتها الصغيرة ، ومن أهم القوانين هو القانون الأساسي رقم 154 الصادر فى عام 1963 والذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت أولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد وضع هذا القانون تعريفا قوميا موحدا متفقاً عليه للصناعات الصغيرة سواء لمشروعات الإنتاج السلعي أو الحرفي وذلك من حيث قيم رأس المال المستثمر وحجم القوى العاملة فيها .

3– وجود سياسات خاصة بتحديد وتطوير الصناعات الصغيرة :

في ظل القوانين سالفة الذكر تم اتخاذ تدابير لمساعدة الصناعات الصغيرة تستهدف تحديث

---

1 – فتحي السيد عبده ابوسيد أحمد – الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية – جامعة عمر المختار – الإسكندرية – 2005 م ، ص155 ، ص156.

وتحسين هياكل الإنتاج من خلال عقد برامج تحدد في ظلها القطاعات الصناعية التي تحتاج هذا التحديث التي تحقق تقدما تكنولوجيا ، أو تلك الصناعات ذات الطابع التصديري فالسياسات الخاصة والتحديث والتطوير تقترن تحديث الآلات والمعدات والتشجيع . على استخدام التكنولوجيا المتطورة ووضع السياسات لدعم المنشات الصغيرة وتسهيل الإجراءات الإدارية والقوانين المنظمة للصناعات الصغيرة وتحديث البنية الأساسية للأماكن التي ستقام بها تلك المشروعات والاهتمام بالرقابة على تحقيق الجودة وتنشيط الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة . [1]

4– توافر البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة :

قامت الحكومة اليابانية بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات من شانها تنمية الصناعات الصغيرة منها :

1 – إنشاء هيئة المنشات الصغيرة عام 1948 وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية وتختص بتخطيط وتنفيذ السياسات اللازمة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

2 – وكالة تنمية المنشات الصغيرة في عام 1967 وتقوم بالمساعدة على تحديث المنشات الصغيرة وتقوم خدماتها في مجال التمويل وأنشطة التدريب وتطوير التكنولوجيا وتعمل هذه المؤسسات طبقا لما تستهدفه سياسة تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين هيكل الاقتصاد وتحديث النظام الضريبي وتصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الداخل .

5– البرامج والمساعدات في مجال التمويل :

تضم هذه البرامج والمساعدات عددا من المزايا منها :

1– توفر المشروعات الصغيرة عن طريق إنشاء العديد من المؤسسات التمويلية .

2 – وضع نظام تمويلي للمنشات الصغيرة جدا .

3 – وضع نظام ضريبي يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة فى المناطق النائية من

---

1. المرجع نفسه ، ص157 .

خلال الإعفاءات الضريبية إلى جانب إعفاء الصناعات الصغيرة
من ضريبية العمل وضريبية العقارات وتخفيض ضريبي على الأرباح غير الموزعة .

6 – برنامج التعاقد من الداخل :

اهتمت اليابان بالتعاقد من الباطن من الحرب العالمية الثانية نتيجة لمنع استيراد بعض مستلزمات الإنتاج فبدأت الصناعات الصغيرة في تصنيع ما منع استيراده ، كما عملت الحكومة على تشجيع نظام التعاقد من الداخل (الباطن) من خلال حث المصانع الكبيرة على التنازل للمصانع الصغيرة على مهمة القيام بجانب هام في العملية الإنتاجية فأصبحت تمثل في عام 1987 نحو 75 % من الصناعات الصغيرة.[1]

كيفية الاستفادة من هذه التجربة اليابانية كنموذج لنمو الصناعات يمكن الأخذ بما يتفق وظروف المجتمع الليبي والمواد المتاحة . وهناك جوانب كثيرة يمكن الأخذ بها أهمها :

1 – نشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد بان تملك مشروعات منتجة يحقق أفضل النتائج من الوظائف الحكومية .

2 – اهتمام الجهات الرسمية المسئولة عن التدريب والتدريس بالمشروعات الصغيرة ودراسة التجارب الناجحة .

3 – تشجيع شركات القطاع العام في الاعتماد على المشرعات الصغيرة في إنتاج مكونات إنتاجها بها بدلا من استيرادها .

4 – إنشاء قاعدة للمعلومات تستفيد منها كل الجمعيات لمعرفة العرض والطلب والمشرعات القائمة في كل قطاع .

5 – ضرورة العودة للقرى والمدن لخلق مشروعات صغيرة فيها حيث يتوافر المكان والمواد وخاصة الإفراد الذين أتوا إلى المدن الكبرى من قراهم للدراسة أو العمل الحكومي .

6 – كما أثبتت تجربة اليابان إن الفروع الصناعية الأكثر ملاءمة هي صناعة النسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الخشبية والمواد الغذائية والأحذية والجلود والمنتجات المعدنية.[2]

---

1. المرجع نفسه ، ص160 .
2. المرجع نفسه ، ص162 .

ويؤكد ما سبق أن تجربة اليابان كما ذكرنا تعتبر مثالا متميزا للتنمية بصفة عامة وتنمية الصناعات الصغيرة بصفة خاصة ، وهي مثال يعتد به خاصة فيما يتعلق وظروف الصناعة والاقتصاد الليبي ، وبمعنى أن تأخذ التجربة الليبية مايتفق وظروفها من تجربة اليابان الرائدة حتى يمكن وضع النسق السليم لتنمية الصناعات الصغيرة ، خاصة وان هذا النجاح الذي تحقق في التجربة

اليابانية كان مثالا احتذت به الدول الأسيوية المجاورة ، وقد حققت هذه الدول تقدما هائلا في مجال الصناعات الصغيرة حيث استطاعت أن تغزوا بمنتجاتها معظم أسواق دول العالم

ثانيا:- تجربة الهند كنموذج لأحد الدول النامية في تطبيق التنمية المستدامة :

ومن الجدير بالذكر إن نجاح التجربة الهندية يعزي بالدرجة الأولى إلى توافر عوامل ومقومات أساسية منها على سبيل المثال:

 توافر الهياكل التنظيمية للصناعات الصغيرة فى الهند والتي تتمثل فى :-

- مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة.
- الهيئة القومية للصناعات الصغيرة .
- معهد تدريب خبراء التنمية الصناعية.

البرامج والمساعدات فى مجال التمويل : تضم هذه البرامج عددا من المزايا كالأتي :

- توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة عن طريق عدة جهات مثل البنوك التجارية وبنك الهند للتنمية الصناعية والبنوك التعاونية والإقليمية .

- اتباع نظام لضمان القروض التي تقدم للصناعات الصغيرة عن طريق وضع احتياطي
- تقديم منح تمويلية للصناعات الصغيرة بغرض شراء الآلات المحلية بنظام الشراء ألتأجيري ومنح خاصة لبناء المصانع بالمدن الصناعية ، وتقديم مساعدات متنوعة لمدن خدمة الصناعات الصغيرة .بالبنك المركزي بالهند لمواجهة الخسائر المحتملة بالصناعات الصغيرة.

– وضعت الحكومة نظاما للإعفاءات الضريبية يعتمد على العلاقة العكسية ، ويسعى هذا النظام إلى تشجيع النمط الصناعي القائم على الصناعات الصغيرة بهدف توفير فرص عمالة لتقليل نسبة البطالة ([1])

3 – برنامج التعاقد الفرعي:

تعد الهند من اكبر الدول المتعاملة فى نظام التعاقد الفرعي الذي يتم بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ويأخذ احد الشكلين : الأول يتم التعاقد فيه بين الصناعات الصغيرة والكبيرة داخل الدولة

والثاني يتم بين الصناعات بالداخل والصناعات الكبيرة بالخارج ، ويهدف التعاقد إلى حصول الصناعات الكبيرة على الأجزاء والمكونات المختلفة لها بتكاليف إنتاجية منخفضة .

4 – البرامج والمساعدات فى مجال التسويق :

تقوم الحكومة الهندية على تقديم المساعدات المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الأسواق الداخلية والخارجية على الوجه التالي :

– الشراء بأسعار اعلي من الصناعات الصغيرة بدلا من الشراء من الصناعات الكبيرة وذلك فى حالة تساوى منتجات كل منها في بعض العوامل كالجودة .

– إقامة مكاتب لتنمية الصادرات تقوم بتحديد الطلبيات الخارجية حتي يكون المنظمون على علم بها . إنشاء الصادرات والواردات لإقراض الصناعات التي تقوم على التصدير ، كذلك التوسع في إصدار أذون استيراد المواد الخام التي تدخل في إنتاج الصادرات وتقديم تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة للصناعات التصديرية وتقديم مساعدات نقدية كدعم أنواع معينة من الصادرات ([2]).

ونخلص من ذلك أن تجربة الهند كدولة آخذة فى النمو تعتبر بمثابة خبرة فى مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والتي يمكن أن تحذو حذوها حتى يمكن خلق كيان متكامل ومتناسق للصناعات الصغيرة كثيفة العمالة وخاصة وأن الأخذ بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال وحققت نجاحا كبيرا يعد،اتجاهاً صحيحاً لتنمية الصناعات الصغيرة في ليبيا .

[1] المرجع نفسه ، ص ص 164 ، 165

[2] المرجع نفسه ، ص167

ثالثاً: التجربة الماليزية:

أهم ما تعزى إليه الطفرة الآسيوية من عوامل، اعتمادها على الموارد البشرية الغنية بالمكون التعليمي التدريبي، هذا فضلا عما تشير إليه الدراسات من توافر تلك المجتمعات على قيم "سوسيو – ثقافية" عالية، وعادات العمل والمثابرة، والنظرة المستقبلية، وعدم الإسراف والابتعاد عن الاستهلاك المظهري، وتوزيع متقارب للدخول... وهي عوامل مهمة بمعيار التنمية البشرية، والتي مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية، رغم افتقارها إلى الموارد المالية والطبيعية والطاقة والأموال.

وقد نجحت ماليزيا في تجسيد هذه الطفرة، فقد تمكنت من مضاعفة متوسط دخلها للفرد بعشر مرات خلال عشرين سنة من 350$ سنة 1970 إلى 3500$ في 1994، ومما يميزها أنها

تبنت نموذجا تنمويا متوازنا في إطار استراتيجية تنموية بأهداف بعيدة المدى (20 سنة) في حين نجد دولا أخرى لم تحقق زيادة في الدخل الفردي إلا بنسبة 20%.

ويقوم أحمد مهاتير أحد منظري هذه التجربة – الذي بقي مشرفا على التجربة الماليزية لمدة 20 سنة كرئيس وزراء– بشرح المحاور الأساسية لتنمية الموارد البشرية، حيث يحدد المحاور الكبرى للتنمية فيما يلي:

- تكوين المهارات التدريبية وتنميتها، بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل والأخلاق.
- تدريب متخصص، لتغذية الصناعات المعقدة والوظائف التي تزيد معها القيمة المضافة ويترتب عنها الإبداع والتجديد.
- تطوير مناهج التعليم بصورة تتفاعل مع التجديد وتؤهل الموارد البشرية، وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين.

انتقاء المديرين، فنجاح أي مشروع يتوقف على مهارة المديرين.
فقد استفادت ماليزيا من التجربة اليابانية، وعملت على محاكاة طرقها ومبادئها، مثل التحكم في الوقت، التحكم في الجودة، إشراك العمال، نشر ثقافة العمل...

اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي منهجا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واهتمت بتنمية الموارد البشرية كأساس جوهري فقفزت بذلك من هاوية التخلف إلى الريادة، متبوئة المرتبة السابعة عشرة في سلسلة التقدم الصناعي فأصبح الدخل الفردي أكثر من 10000$ سنة 2005. ([1]).

عناصر التجربة الماليزية:

دعم الأسر الأكثر فقرا، وتحفيزها بطرق فعالة للمساهمة في التنمية: قروض بدون فوائد، المرافق الأساسية، الهيئات المدنية...

تعزيز التعليم والاستثمار في البشر، من خلال نظام تعليمي قوي لتلبية الاحتياجات من القوة العاملة الماهرة فتم إنفاق 20% من الميزانية القومية على التعليم، أعلى من تلك الموجهة للدفاع وإرسال 50000 طالب إلى الخارج يمثلون نصف عدد الطلاب (في وقت سابق) لتحصيل مختلف العلوم المتطورة والعودة لاستغلال تلك الكفاءة في البلد، مع التأكيد على أن العلوم المطلوبة للتنمية وليس على مواضيع أدبية والغناء على الأطلال.حل إشكالية الأصالة والمعاصرة، فقد وفقت ماليزيا في التوفيق بين الأصالة والدين والثقافة وبين الحداثة والتنمية، فالإسلام يدعو إلى محاربة الفقر، ويحث على التمكن والريادة...

الأخلاق والقيم الفاضلة، حماية البيئة، تقوية القدرات الدفاعية للأمة...الاستفادة من التنوع العرقي والديني، والقضاء على كل أسباب الصراع وضمان الحرية وتقاسم الثروة بالعدل.[(2)].

[1] محمود حسين السالم، غالب ، المرجع نفسه ، 13

2. المرجع نفسه ، ص 18

1 –إحداث تنمية مستدامة في أي مجتمع لابد من وجود استقرار اداري لفترة زمنية ثابتة ، فالثبات سبب من أسباب التنمية ·المستدامة ويسمح بتنفيذ الخطط والبرامج الانمائية على المدى الطويل.

2 – تضخم الجهاز الإداري والخدمي و تدني معدلات الأداء الوظيفي مما يؤدي هذا اعاقة التنمية المستدامة في البلاد.

3 –وجود تخلف وتدني مستوى جودة الخدمات الاجتماعية في أهم مجالين هما مجال الصحة و مجال التعليم.

4 –الهدر الشديد في الوقت دون الاستفادة من هذا الوقت الثمين ، كما يوجد هدر كبير في الموارد الطبيعية والموارد البشرية.

5 –عدم الاستفادة من الدول تجارب الدول المتقدمة في التنمية المستدامة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والسياحية الى ....الخ.

6 –خلق فرص عمل للشباب بشكل واسع وسريع بما يتلاءم مع قدراته ومؤهلاته ، والحد من سياسة التواكل.

7 –ضرورة التركيز على القدرة التنافسية وذلك من خلال التركيز على الفاعلية والاستحقاق والخبرة والمسئولية والشفافية.

8 –غياب الموازنة وتعزيز المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين الدولة والمواطنين .

9 –ضعف مناهج التعليم المعرفي والتكنولوجي المرتبطة بتكنولوجية المعلومات والاتصالات.

10 ضعف التطوير و التحسينات الملموسة في البنية التحتية والمؤسسية و عدم تحديث وسائل الاتصالات والمواصلات.

التوصيات

- إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية المستدامة وليس الاعتماد على النفط فقط.

- النهوض بمستوى التدريب في كافة المجالات على المستوى المحلي وإعداد المدربين وتأهيلهم بما يواكب المستجدات العلمية المتطورة.

- التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

- التركيز على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة.

- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.

- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن .

- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة .

- البحث في كيفية الاستفادة من توظيف دخل النفط وتوظيفه في مشاريع إنتاجية تنموية ذات استمرارية متجددة، كالزراعة، المياه – و البحث في مشاريع تحلية المياه مستقبلاً –، الصناعة التي تستطيع المنافسة، السياحة، إلى غيرها من المشاريع

- إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات المتخصصة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير النظم والدراسات والأبحاث التي تخدم الأمن بمفهومه الشامل.

- تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة ، و تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذي يشجع الشباب على بدء مشاريعهم دون أن يؤدي ذلك إلى تخصيص الموارد.

المراجع.

1. حسين مجاهد ، خالد محمد غومة ، المؤشرات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في ليبيا بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول للعلوم الإنسانية ، المنعقد بجامعة الزاوية ، في الفترة من 21-23 / أبريل /2009 .

2. زكريا محمد عبد الوهاب طاحون ، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس العابدين، مصر ، 2005 .

3. شاكر إبراهيم ، الإعلام و التنمية ، المنشأة الشعبية ،طرابلس، الطبعة الثانية ،1980ف، ص 174 .

4. شاكر إبراهيم ، الإعلام و التنمية ، المنشأة الشعبية ،طرابلس، الطبعة الثانية ،1980ف، ص 174 .

5. فتحي السيد عبده ابوسيد أحمد ، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية ، جامعة عمر المختار ، الإسكندرية ، 2005 م.

6. محمد على الأعور – ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية – الجزء الأول – الطبعة الثانية بنغازي –ليبيا 2007 م .

7. محمود حسين السالم، غالب، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لجامعة النجاح الوطنية فلسطين ، 2008.

8. مسعود ضاهر ، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة ، دار قباء . 2001م .

9. يوسف أمحمد صالح ، محظية محمد غيث ، تجارب الدول المختلفة فى تطبيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية لتجربة اليابان . الهند) ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي حول تجذير العلوم الإنسانية ، المنعقد في جامعة الزاوية جامعة السابع من ابريل سابقاً ، في الفترة 12-23 – ابريل ، 2009 .

10 تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عام 1988.

11 إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 1997.

12.الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ، مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين، تونس،1-2003/3/2.

13.تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 أغسطس/ 4 سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، نيويورك.

14. وزارة التخطيط ، التنمية الاقتصادية في ليبيا ، 1970 – 2003 ، ابريل 2004 ،ص 5.

15 مشروع استراتيجية التمكين والتنمية البشرية 2009 -2025، مجلس التخطيط الوطني.

16.الإطار المفاهيمي والقياسي للتمكين والتنمية الاستراتيجية ، تقرير المرحلة الثانية ، مجلس التخطيط الوطني.